



عرس الثورة يختلط بعرس الشرطة

7ص

فيسبوك أذكى من غوغل

18ص

سوريا تترقب تخفيفا للعقوبات

6ص2



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2021/01/27

14 جمادى الثانية 1442

السنة 43 العدد 11953

Wednesday 27/01/2021

43rd Year, Issue 11953



العرب

التجديد لأبوالغيث اختبار للتقارب الحذر بين مصر وقطر

ولم تكن بؤادر المقاطعة الحادة بين مصر وقطر قد ظهرت بعد في ذلك الوقت، وتتخسب دوائر مصرية من احتمال أن تعيد الدوحة موقفاها السابق عند طرح أبو الغيث للمرة الثانية، خاصة أن المصالحة التي تمت بين البلدين مؤخرا لم تصطبح معها ما يبده هواجس عدم الثقة التي تلازمها، وغير مستبعد أن تعيد قطر مفاوضاتها السابقة. ولا تزال القاهرة غير مطمئنة لثبات ركائز المصالحة مع الدوحة، وتتوقع قيامها بمراوغة لتشتيت الانتباه، وقد توظف ملف الجامعة العربية بذريعة الإصلاح لخفض سقف توقعات مصر من هذه المصالحة في ملف الإخوان. وأكدت مصادر سياسية لـ"العرب"، أن القاهرة قررت إعادة ترشيح السفير أحمد أبو الغيث لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية لدورة ثانية مدتها خمس سنوات، حيث تنتهي مدته الأولى في يونيو المقبل، باعتباره الأوفر حظا وليس هناك مجال في هذه الظروف لطرح أسماء مصرية جديدة.



الشيخ حمد بن جاسم يجب ضخ دماء وروح وسياسات جديدة في الجامعة العربية

وأضافت المصادر ذاتها أن مصر تعزز مخاطبة الدول العربية بهذا الشأن، وستبث رسائل رئيسية رسمية الأسماء المقبلة لدعم التجديد لأبوالغيث، أملا في الحصول على ردود فعل إيجابية واضحة قبل انعقاد القمة العربية بالجزائر.

وشدد مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، السفير حسن هريدي، على أن حسم ترشيح الأمين العام يخضع لتوافقات سياسية بين قادة الدول العربية، ولا يخضع لتدخلات دبلوماسية أقل من المستوى الرئاسي، وقد يكون هناك مرشحون من دول أخرى، لكن في النهاية يذهب المنصب إلى المرشح الأكثر توافقا بين القادة العرب.

وأضاف هريدي في تصريح لـ"العرب"، أن "التلويح القطري من أي مسؤول حالي أو سابق بشأن رفض المرشح المصري أو ترشيح شخصية قطرية أمر ليس بالجديد، وسبق للقاهرة أن سحبت أحمد مرشحيها (مصطفى الفقي ورشحت نبيل العربي) بحثا عن التوافق العربي".

القاهرة - رغم عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لا تزال مصر تنظر بحذر إلى تقاربها مع قطر، وسيكون موقف الدوحة من إعادة ترشيح أحمد أبو الغيث لمنصب أمين عام الجامعة العربية بمثابة اختبار جدي لهذا التقارب، خاصة بعد تغريدات لرئيس وزراء قطر السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني طالب فيها بـ"إخراج الجامعة العربية من وضعها البائس وضخ دماء جديدة فيها"، في إشارة اعتبرتها مصر معارضة للتמיד لمثلها. وقال الشيخ حمد بن جاسم عبر حسابه على تويتر إنه إذا "تحقق الأمل في أن يكون هناك في الأيام والأسابيع القادمة توجه جاد لإعادة بناء مجلس التعاون الخليجي بشكل ينهي الانقسام ويؤطر العلاقة بين دوله وتكون هناك انطلاقة خليجية حقيقية، فإن ذلك سوف يساهم من دون شك في إخراج الجامعة العربية من الوضع الحزين والبائس الذي هي فيه منذ عقود طويلة".

وطالب بضخ "دماء وروح وسياسات جديدة في الجامعة العربية تكون مبنية على فلسفة مستقلة عن تفاصيل السياسات الفريدة للدول الأعضاء في الجامعة، وتضع المصلحة العربية العامة في المقام الأول، والألا تكون الجامعة لتكريم المتقاعدين مع احترامي وتقديري لبعضهم".

ولفت مراقبون إلى أن مثل هذه التغريدات تصاغ عادة بعناية ويمكن التعاطي معها على أنها مؤشر على توجه رسمي حتى وإن كان صاحبها بعيدا عن أي مهمة في الظاهر. وأوحى كلام رئيس الوزراء السابق بأن التغريدة تدخل في سياق موقف خليجي وعربي بطالب بإصلاح الجامعة، وليس فقط مطلقا قطريا.

ولم يمنع هذا التعميم من استنتاج أن الشيخ حمد بن جاسم قصد عدم الموافقة على التجديد للمرشح المصري أبو الغيث، وهو يتضمن رسالة تفيد بعدم تغير الموقف القطري تجاه مصر بالرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين.

وأعترض قطر عام 2016 على ترشيح أبو الغيث، وحاولت حشد بعض الدول العربية المؤيدة لها لمنع حصوله على المنصب القانوني للفوز بالمنصب، وحدث شد وجذب داخل أروقة الجامعة آنذاك بين قطر ومصر، وجرى حسم الموقف بعد تدخل السعودية وقيامها بالضغط على الدوحة لتلين موقفها.

الغنوشي يناي بنفسه عن الأزمة ويتهم المنظومة التعليمية والاجتماعية

المشيبي يمضي بقوة لتمرير التعديل الحكومي بمساندة النهضة

الجمعي قاسمي



اتفاق المساء تغيير بعد اللقاء

الحالية سيسجل الحكومة والبرلمان في واد، والرياسة والشعب في واد آخر. ويجمع المراقبون على أن الوضع في البلاد دخل بعد الرجة التي أحدثها الرئيس سعيد بكلمته مساء الإثنين، التي هز فيها أركان الحكومة، وحزماها البرلماني، وما حصل الثلاثاء تحت قبة البرلمان، في مناخ يتسم بتصعيد خطير يفتح الباب على متغيرات يصعب تحديد مآلاتها بالنظر إلى حالة الاحتقان الشعبي الذي يحيط بمختلف الفئات العمرية.

ولم يبدد رئيس الحكومة في كلمته أمام البرلمان هذه المخاوف وحالة الاحتقان، وإنما زاد في توتر الوضع عندما قال إنه سيعمل على "القطع مع الشعبية المقيتة"، وذلك في إشارة إلى الرئيس سعيد، الأمر الذي جعل الدوائر تحت قبة البرلمان تنقسم بالكثير من الغضب الذي عكسته مداخلات البرلمانين على خلفية الإجراءات الأمنية المشددة التي عرفها محيط البرلمان.

أخبار
الاحتجاجات المطالبة برحيل الطبقة السياسية الحاكمة تتصاعد في تونس

وتم التقدم بحملة من الاقتراحات إلى المشيبي، منها تأجيل عرض التعديل الحكومي على البرلمان لنيل الثقة، لمدة 72 ساعة، يتم خلالها سد الشغور الحاصل على مستوى الوزارات التي تدار حاليا بالنيابة، وبعد ذلك إجراء تعديل وزارتي واسع في غضون شهر أو شهرين. وأكدت المصادر أن المشيبي أبدى نوعا من التفهم لهذه الاقتراحات، لكنه سرعان ما غير موقفه بعد الاجتماع مع الغنوشي، في الليلة نفسها، حيث قدم له ضمانات بتمرير الوزراء المقترحين، وبدعمه في المواجهة مع الرئيس سعيد، ليتمسك بعد ذلك بالذهاب إلى البرلمان لنيل الثقة لفريقه الحكومي الجديد.

وحذر النائب مصطفى بن أحمد، القيادي في حزب تحيا تونس، من خطورة المربع الذي دخله الوضع السياسي في البلاد. وقال بن أحمد في تصريح لـ"العرب"، إن "الوضع خطير جدا، واستمرار هذا التصعيد بهذا الشكل من شأنه الزج بتونس في أتون معارك سياسية جانبية لها انعكاسات خطيرة على مجمل الأوضاع في البلاد".

واعتبر أن أبرز هذه المخاطر تكمن في أن تمرير التعديل الحكومي بتركيبته

الكرامة المثيرة للجدل، والاستقواء بهذا التحالف الثلاثي على الجميع.

وتجلى هذا الاستقواء في اختبار المشيبي المرور بقوة نحو البرلمان لتمكين الوزراء الجدد -الذين اقترحهم للانضمام إلى فريقه الحكومي، وعددهم 11- من الحصول على ثقة البرلمان، غير أنه بالملاحظات والانتقادات التي أبدتها الرئيس سعيد الذي كان قد صعد من خطابه السياسي ضد رئيس الحكومة، وفي مواجهة هذا الائتلاف الثلاثي، الأمر الذي انعكس صخبيا داخل البرلمان.

وكتشفت مصادر سياسية لـ"العرب" أن قرار المرور بقوة تم اتخاذه في أعقاب فشل الاتصالات والمشاورات الكثيفة التي جرت تحت عنوان "مساعي ربيع الساعة الأخير" لتهدئة الأوضاع.

وقالت إن تلك المساعي جرت على نطاق واسع ليل الإثنين - الثلاثاء، بمشاركة عدد من النواب، والسياسيين، بالإضافة إلى نورالدين الطيوي، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، حيث سعى المشاركون فيها إلى محاولة إقناع المشيبي بمراجعة خياراته، وعدم الذهاب بعيدا في قطيعته مع الرئيس سعيد.

تونس - في الوقت الذي بلغ فيه الصراع أشده بين الرئيس التونسي قيس سعيد، ورئيس الحكومة هشام المشيشي، وفي ظل غضب شعبي واسع على فشل الحكومات خلال السنوات الماضية في إدارة الملف الاقتصادي، سعى راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان إلى النأي بنفسه عن الأزمة وتحصيل المنظومة التعليمية والاجتماعية مسؤوليتها.

وبعد أن اتهم قياديون في حركة النهضة المحتجين من الشباب بأنهم مخربون وقطاع طرق، غير الغنوشي الاتجاه وسعى في كلمته أمام البرلمان، الثلاثاء، إلى إظهار تفهمه لمطالب هؤلاء المحتجين، معتبرا أن الأمر لا يقتصر على تونس وحدها بل يهم مختلف بلدان العالم.

وقال الغنوشي إن "هذه الأوضاع دفعت العديد من الفئات وداخل أغلب الجهات إلى التعبير عن هذه الام والأوجاع وكان الشباب، ومنهم صغار السن، في مقدمة هذه الاحتجاجات"، مشددا على ضرورة "الوقوف إلى جانب هؤلاء الأطفال والشباب الذين هم ضحايا فشل المنظومة التعليمية والاجتماعية".

ويحاول رئيس البرلمان التونسي امتصاص الغضب الشعبي بعد التوتر بين الرؤساء الثلاثة والخلافات العميقة بشأن الصلاحيات وتاويل الدستور. وتردد صدى هذا الصدام السياسي بقوة داخل البرلمان وفي محيطه الذي بدأ، الثلاثاء، مسجحا بتعزيزات أمنية كبيرة أثناء مناقشة التعديل الحكومي الواسع الذي أعلنه رئيس الحكومة في السادس من الشهر الجاري، وسط تنافر في الآراء والمواقف حول توقيتته وأهدافه الخفية.

ووصل هذا التنافر إلى حد اتهام المشيبي بالارتما في أحضان حركة النهضة الإسلامية، وحليفها حزب قلب تونس برئاسة رجل الأعمال نبيل القروي، الذي يقبع حاليا داخل السجن بشبهة فساد، وكتلة ائتلاف



مصطفى بن أحمد الصدمة السياسية ستكون لها انعكاسات خطيرة على أمن تونس

الميليشيات تلجأ إلى الحرب النفسية لزعزعة ثقة العراقيين بالكاظمي

وثائق مزورة وإشاعات على مواقع التواصل للتخويف بغياب الأمن وعودة داعش

الحشد الشعبي، وهم أعضاء أساسا في ميليشيات معروفة مثل كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة النجباء وغيرها، للعمل ضمن جيوش إلكترونية تعمل على استهداف الخصوم في وسائل التواصل الاجتماعي.

وتشير المعلومات التي وثقتها المسؤولين الاستخباريون بأدلة قاطعة، إلى أن موازنة الحشد الشعبي المالية استخدمت من قبل إيران لتدريب المئات ضمن قوات الحشد الشعبي في بغداد وبيروت على الانخراط في جيوش إلكترونية لنشر معلومات زائفة والترويج لوثائق مزورة من أجل زعزعة الوضع الأمني وفتح ثغرات سياسية.

الأخبار في مواقع التواصل الاجتماعي تفند أمر إقالة البصري، مؤكدة أنه مستمر في مهامه، بالرغم من أن خلفيته حميد السطري باشر عمله في الموقع الجديد فعليا.

وفي الحالة الثالثة صنعت هذه الجيوش وثيقة مزورة تؤكد تعيين أحد أقارب القاضي راشد جوي، وهو مدير مكتب رئيس الوزراء، في منصب رفيع داخل المكتب.

وأكد مكتب الكاظمي أن الوثيقة المتداولة مزورة، داعيا وسائل الإعلام إلى توخي الدقة. ويقول مسؤولون استخباريون إن إيران جندت المئات من عناصر قوات

وصور يعود إلى إرهابي انتحاري سلم نفسه في عام 2014 إلى القوات الأمنية". وتحاول الجيوش الإلكترونية المرتبطة بالميليشيات والأحزاب الشيعية مقاومة الحقيقة بأي شكل كان في ما يتعلق بإطاحة مسؤول استخبارات مكافح الإرهاب في وزارة الداخلية أبو علي البصري.

وأطاح رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بالبصري من منصبه في وزارة الداخلية بعد فشل خلية الصقور التي يتزعمها في منع الهجوم على ساحة الطيران يوم الخميس الماضي، والذي سقط خلاله عشرات القتلى والجرحى. ونشرت الجيوش الإلكترونية عشرات

يسلم نفسه للقوات الأمنية في بغداد. وروجت الجيوش الإلكترونية المرتبطة بالميليشيات والأحزاب الشيعية في بغداد، ما دفع خلية الإعلام الأمني إلى إصدار توضيح عاجل.

وقالت الخلية إن وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام تداولا "أبناء عن قيام إرهابي انتحاري بتسليم نفسه إلى قوات الشرطة الاتحادية في منطقة البياع واعترف بوجود انتحاريين آخرين في بغداد". وأضافت "نود أن ننوه إلى أن الخبر عار من الصحة ولا مصادق له إطلاقا، وأن ما يتم تداوله من مقاطع فيديو

الداخلية أو تعيين معاون مدير مكتب رئيس الوزراء. وفي الحالات الثلاث تولت جيوش إلكترونية تابعة للأحزاب والميليشيات الشيعية عملية تصنيع معلومات ووثائق مزورة ونشرها في فيسبوك وتويتر.

وتسببت وثيقة مزورة نشرتتها منصات شيعية موالية لإيران في إثارة الرعب بين سكان العاصمة، إذ تحدثت عن دخول عشرات الانتحاريين إلى بغداد لتنفيذ هجمات على المساجد والأسواق الشعبية والدوائر الحكومية. وعززت الجيوش الإلكترونية هذه الوثيقة المزورة بتسجيل فيديو يظهر خلاله شخص يرتدي حزاما ناسفا، وهو

بغداد - تشن الأحزاب والميليشيات الشيعية التابعة لإيران في العراق حربا نفسية تستهدف زعزعة ثقة الشارع بالحكومة، من خلال الترويج لمعلومات كاذبة وتداول وثائق مزورة بشأن الوضع الأمني وتعيين أو إقالة موظفين في مواقع حساسة.

وتستخدم هذه الأحزاب والميليشيات إمكانياتها الهائلة لملء مواقع التواصل الاجتماعي بمعلومات مغلوطة ووثائق مزورة تتعلق بأحداث متفاعلة ميدانيا، كما حدث في قضية وجود خلايا انتحارية نائمة في بغداد بالتزامن مع تفجيرات ضربت سوقا شعبية وسط العاصمة أو إقالة مسؤول بارز في وزارة